دور التسيير العمومي الإلكتروني في إرساء مبادئ الحكم الراشد من خلال دراسة ميدانية لعدد من الإدارات الحكومية بولاية بشار

The role of public electronic management in establishing of governance principles through a field study of a number of Public Sector Administrations in Bechar

أ. بوداوي فاطنة
جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر
karaouane-229@hotmail.fr

أ.د. بوشنافة أحمد
جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر
ufcbouchenafa@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2018/02/11 تاريخ القبول: 2018/05/09

الملخص:
أصبح الحكم الراشد مطلبا ضروريا، ليس لتقوية العلاقات الدولية فقط بل ولتعزيز دولة القانون وإعادة ثقة المواطن في حكومته، من جهة أخرى تسعى الجزائر إلى تجسيد مشروع الجزائر الإلكترونية، لهذا فإن هذه الورقة تهدف إلى دراسة مدى مساهمة التسيير العمومي الإلكتروني في إرساء مبادئ الحكم الراشد، و ذلك من خلال دراسة ميدانية لعدد من مديريات القطاع العام بولاية بشار.

الكلمات المفتاحية: التسيير، التسيير العمومي، التسيير العمومي الإلكتروني، الحكم الراشد.

Abstract:
Governance has become a necessary requirement, not only to strengthen international relations but also to strengthen state of law, and to restore citizen confidence in its government. On the other hand, Algeria seeks to embody E-Algeria project. Therefore, this paper aims to study the role of public electronic governance in establishing the principles of, through a field study of a number of Public Sector Administrations in Béchar.

***Key Words*:** management, public management, E-public management, Governance.
JEL Classification : L32, L39, O33.

* مرسل المقال: بوداوي فاطنة (karaouane-229@hotmail.fr).

مقدمة

يعتبر التسيير العمومي أحد حقول الإدارة، الذي يختص بتنظيم الموارد المتاحة وتوجيهها لتحقيق السياسة العامة. وقد شهد هذا الحقل تطورا كبيرا عبر العصور، يتناسب مع تزايد احتياجات الأفراد للخدمات والسلع كماً ونوعا، حيث يستخدم التسيير في كل أنواع القطاعات سواء العام، الخاص أو التطوعي، غير أن أهدافه تختلف باختلاف القطاع الذي يُمارس فيه، إذ يتمركز دور التسيير العمومي في تنفيذ السياسة العامة للدولة.

كغيرها من الدول النامية التي عانت من وطأة الاستعمار، وجدت الجزائر نفسها عقب الاستقلال تتخبط في مشاكل تنظيمية وتسييرية لا حد لها، مما جعلها تتشبث بذاك النظام الموروث من الحقبة الاستعمارية، لتنتقل بعدها إلى تبني النظام الاشتراكي لتتحكم الدولة من خلاله في استغلال مواردها وإعادة توزيعها بالشكل الذي يضمن تحقيق العدالة والمساواة تحت شعار الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ومخرجاته.لكن الأزمات المتواصلة التي عصفت بالدول الريعية، بالإضافة إلى التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجيا وحتى الإيكولوجيا، فرضت على الجزائر كمثيليها من الدول النامية ضرورة التغيير الحتمي لطرق تسييرها للتحول إلى طرق أكثر انفتاحا وفاعلية، خصوصا مع إعلان هذه الدول صراحة أنها لم تعد قادرة على تحمل تكلفة أداء دورها في ضمان السلع والخدمات لمواطنيها بالشكل الذي يتطلع إليه المواطن، خصوصا في ظل الانفتاح العَولَمِي الذي جعل من المواطن أكثر وعيا ومقارنة لما يحصل عليه في مقابل ما يحصل عليه مواطن آخر في بلد آخر مما خلق أزمة ثقة وشرعية بين المواطن والقيادة السياسية التي تدير شؤونه.

من هنا كان لا بد على القيادة السياسية أن تتبنى مناهج تسييرية إصلاحية تتمكن من خلالها أن تكون في مستوى توقعات وتطلعات مواطنيها وبالتالي تسترجع شرعيتها من خلال عودة ثقة المواطنين فيها، من هنا كان التسيير العمومي الإلكتروني الخيار الأمثل الذي اختارته القيادة السياسية في الجزائر بهدف تحسين أدائها وفاعليته في جو تسوده الشفافية والمساءلة وتساوي الفرص في ظل الحكم الراشد الذي بات مطلبا ليس محليا فقط بل عالميا في ظل ارتفاع صوت المنادين بحق المواطن والمستثمر والشركاء الاجتماعيين في المشاركة في صنع القرار وذلك من خلال تقاسم المعلومات في جو تسوده الشفافية والمساواة والتوافق وسرعة الاستجابة للتغيراتكل ما سبق يقود إلى طرح الإشكالية التالية: **هل للتسيير العمومي الإلكتروني دور في إرساء مبادئ الحكم الراشد ؟**

فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن:

– للتسيير العمومي الإلكتروني الدور الفعال في إرساء مبادئ الحكم الراشد .

منهج الدراسة وحدودها: للتأكد من صحة الفرضية، انتهج الباحث المنهج الاستقرائي لإثراء الجانب النظري، أما الجانب الميداني (التطبيقي)، فتم الاعتماد على الاستبيان للحصول على المعلومات الأولية من عينة طبقية حصصية، مع الاستعانة ببرنامج spss19 لتحليل النتائج.

خطة البحث

- ماهية التسيير العموميالإلكتروني؛
- ماهية الحكم الراشد؛
- عرض وتحليل نتائج الاستبيان ومناقشة الفرضيات وتقديم التوصيات؛
- الخاتمة.

الجانب النظري

1. التسيير العمومي الإلكتروني: قبل التطرق إلى مفهوم التسيير العمومي الإلكتروني، لا بد من التطرق إلى مفهوم التسيير العمومي، إذ أن التسيير العمومي الإلكتروني ما هو إلى نوع من أنواع التسيير الحكومي.

1.1. التسيير العمومي: إنّ صعوبة تقديم التعريف الشامل للتسيير العمومي جعلت عددا من المفكرين يضعون مجموعة من السمات التي يتميّز بها هذا النمط من التسيير أهمها:

أ. التسيير العمومي عمل جماعي في إطار عام؛

ب. التسيير العمومي يشمل نشاطات مؤسسات السلطات الحكومية الثلاثة التنفيذية والتشريعية والقضائية؛

ت. التسيير العمومي يرتبط بالعملية السياسية في الدولة؛

ث. يعمل التسيير العمومي في إطار النظام المفتوح فهو يتفاعل مع فعاليات مجتمعية عديدة من أجل الصالح العام للمجتمع؛

ج. يتميّز التسيير العمومي عن إدارة الأعمال بالرغم من اشتراكهما في أساسيات وأصول الإدارة .

وعليه يمكن تعريف التسيير العمومي بأنّه:"عملية إدارية غرضها تحقيق الأهداف العامة للمجتمع وتنفيذ السياسات العامة التي تضعها الحكومة من خلال استغلال كفء وفعال للموارد في إطار مختلف الأجهزة والمؤسسات العمومية ويشمل التسيير العمومي الوظائف الأساسية للتسيير المتمثلة في التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة"(بشير بن عشي، صفحة 3)

كما قُدّمت العديد من التعريفات نذكر أهمها:

- عرّفه فيفنر وبرسذس R.Presthus &G.Pfifner بأنّه"عملية تتناول تنسيق الجهود الفردية والجماعية بشأن تنفيذ سياسة معينة بما يتضمنه ذلك من نشاطات توجيه وإشراف وتنسيق وتتّم ممارستها من خلال عمليات تخطيط وقيادة واتخاذ قرارات واتصالات وعلاقات عامة"(القريوتي، 2012، صفحة 51)
- حسب ياغي التسيير العمومي هو:"تحقيق الأهداف العامة عن طريق استخدام القوى البشرية والموارد المادية المتاحة بأساليب علمية لرفع الكفاية الإنتاجية في الأجهزة الحكومية "(المعاني، 2012، صفحة 22)

- كما عرّفه والدو D.Waldo بأنّه:"عملية تنظيم وإدارة الأفراد والموارد لتحقيق أغراض حكومية"(عبوي، 2006، صفحة 15)
- ويعرّفه ويلسونWilson التسيير العمومي بأنّه:"الغاية أو الهدف العملي للحكومة موضوعه هو إنجاز المشروعات العامة بأكبر قدر ممكن من الفعالية والاتفاق مع رغبات الأفراد وحاجاتهم فعن طريق الإدارة العامة توفر الحكومات حاجات المجتمع التي يعجز النشاط الفردي عن الوفاء بها"(بن عيسى، 2005-2006، صفحة 18)
- أمّا تعريف النمر وآخرون فهو:"تخطيط وتوجيه النشاط الحكومي الموجه نحو أداء الخدمات العامة لجميع المواطنين على السواء طبقا للقوانين والتشريعات"(النمر، 2011، صفحة 6)
- عرفه القريوتي ب "عملية استغلال الموارد العامة المتاحة عن طريق تنظيم وتنسيق الجهود الفردية والجماعية لتنفيذ السياسات العامة للدولة بكفاية وفعالية وبطريقة إنسانية وضمن المشروعية (القريوتي، 2012، صفحة 52)
- تعريف السواط وآخرون "التسيير العمومي هو توجيه الجهود البشرية من خلال التخطيط والتنظيم والتنسيق وغيرها من العمليات الإدارية لممارسة الأعمال والأنشطة الحكومية بما يحقق أهداف المجتمع"(السواط، 2007، صفحة 7)

2.1. التسيير العمومي الإلكتروني:عرُف من طرف البنك الدولي بأنّه"مفهوم ينطوي على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتغيير الطريقة التي يتفاعل من خلالها المواطنين والمؤسسات التجارية معا لحكومة للسماح بمشاركة المواطنين في عملية صنع القرار،وربط طرق أفضل في الوصول إلى المعلومات، وزيادة الشفافية، وتعزيز المجتمع المدني "(BOURICHE, 18-19 AVRIL 2009)

أ. مبادئ التسيير العمومي الإلكتروني

أ.1. تقديم أحسن الخدمات للمواطن (Citizen Orientation):وذلك بجعل المواطن محور العملية الإدارية من خلال خلق بيئة عمل تتميز بمختلف الكفاءات والمهارات المؤهلة لاستخدام مختلف التكنولوجيات الحديثة بالشكل الذي يسمح بتشخيص المشكلة وتوفير وانتقاء المعلومات الصحيحة والدقيقة لتحليلها وحلها مع تحديد كل من نقاط الضعف والقوة في الحلول المقترحة واستباقاستخلاص نتائجها كل ذلك من أجل تحقيق هدف الخدمة العمومية ألا وهو تحقيق الرفاه للمواطن

أ.2. التركيز على النتائج (Résult Orientation):حيث يكون تركيز الحكومة الإلكترونية (الإدارة العامة الإلكترونية) منصبا على تحويل الأفكار إلى نتائج ملمومسة من طرف المواطنين من خلال تخفيف العبء عليهم من حيث (الجهد، المال،الوقت) وضمان استمرارية تقديم الخدمة (7/7 24/24) بالإضافة إلى التركيز على جودة هذه المخرجات وملاءمتها لاحتياجات الموطن.

أ.3. سهولة الاستعمال والإتاحة للجميع: لن يكون تطبيق الحكومة الإلكترونية فعالا إلا إذا كان متاحا لجميع المواطنين مقدرة الحصول والاستعمال لتقنيات الحكومة الالكترونية في جميع المنازل والمدارس والمكتبات.....إلخ لكي يتمكن المواطن من تحقيق التواصل بينه وبين ما توفره الحكومة الالكترونية من خدمات.

أ.4. تخفيض التكاليف:بالرغم من زعم الكثيرين أن تكاليف تطبيق الإدارة الالكترونية سيظل حاجزا أمام تفعيلها إلا أن الاستثمار في تكنولوجيات المعلومات وتعدد المتنافسين على تقديم الخدمات بأسعار زهيدة يؤدي حتما إلى تخفيض التكاليف.

أ.5. التغيير(التحديث المستمر):وهو مبدأ أساسي من مبادئ الإدارة الالكترونية إذ تسعى وباستمرار وبانتظام لتحسين مستوى الأداء وجودة المخرجات سواء كان هدف ذلك كسب رضا الزبون أو بقصد التفوق على المنافسين. (بوحوش، 2006، صفحة 189 191)

ب. وظائف التسيير العمومي الإلكتروني: يتميّز التسيير العمومي الإليكتروني بالوظائف التالية:

ب.1. التخطيط الإلكتروني E-Planning: وهو يمثل عملية دينامية في اتجاه الأهداف الواسعة والمرنة والآنية وقصيرة الأمد والقابلة للتجديد والتطوير المستمر والمتواصل.بل ويتجاوز فكرة تقسيم العمل التقليدية بين الإدارة وأعمال التنفيذ فجميع العاملين يمكنهم المساهمة في التخطيط الإلكتروني من كل مكان وفي أي زمن.

ب.2. التنظيم الإلكتروني E-Organizing:يرى الدكتور نجم عبود أن مكونات التنظيم عرفت في ظل الإدارة الإلكترونية قد عرفت انتقال من خلال بروز هيكل تنظيمي جديد يعرف بالمصفوفي يقوم على أساس الوحدات الصغيرة وغيرها من التغييرات التي قلصت بل قضت على البيروقراطية التي فرضها التنظيم التقليدي بهياكله السلمية.

ب.3. الرقابة الإلكترونية E-Controlling تسمح بالمراقبة الآنية من خلال شبكة المؤسسة مما يعطي إمكانية تقليص الفجوة الزمنية بين عملية اكتشاف الانحراف وعملية تصحيحه بل وبين مدّة وقوعه واكتشافه وتصحيحيه،كما أنّها تتميّز بالاستمرارية والتجدّد من خلال التدفق المتواصل للمعلومات ممّا يعزّز الثقة الإلكترونية والولاء الإلكتروني سواء بين العاملين والإدارة أو بين المستفيدين والإدارة.

ب.4. القيادة الإلكترونية: أدّى التغيّر في بيئة الأعمال الإلكترونية إلى إحداث نقلة نوعية في أنماط القيادة الالكترونية فانقسمت إلى القيادة التقنية العملية والقيادة البشرية الناعمة والقيادة الذاتية (عشور، 2009-2010، صفحة 30)

2. الحكم الراشد: يعتبر الحكم الراشد من ضمن الأنظمة الحديثة نسبيا التي تساعد على تحقيق التنمية على كل المستويات، من خلال اعتماده على احترام رغبات المواطنين وإشراكهم في التسيير العمومي، ورغم الانتشار الواسع للمصطلح حديثا"،إلا أنّ جذوره تعود إلى أفكار عدة مفكرين سابقين على رأسهم دفيد هيوم الذي تبنى فكرة أن رضا الفرد عن الحاكم واحترام الإدارة العامة والامتثال إلى العقل الرشيد هي الأسس القاعدية لتوفير الاستقرار والحرية والديمقراطية في أي مجتمع كان(عبد القادر، 2007، صفحة 27)، وقد أستعمل هذا المفهوم للمرة الأولى في تحرير للبنك الدولي سنة 1989 عن الدول الإفريقية، حيث تم وصف الأزمة هناك كأزمة حكم والتي يعزى لها سبب فشل تنفيذ سياساتالإصلاح وليس لوجود عيب في السياسات نفسها،كما أن للعولمة والتحول الديمقراطي للدول، ووعي المجتمع المدني، كل هذه الأسباب وغيرها جعلت صيت هذا المفهوم يُذاع في فترة التسعينات بشكل ملفت. (ناجي، فيفري 2008، صفحة 106)،لكن الأرجح أنّ فكرة الحكم الراشد ظهرت لأول مرة في القرن الثالث عشر تحت

مصطلح "Gouvernance "كمرادف لمصطلح " الحكومة"، ثم كمصطلح قانوني سنة 1678، كما استعمل للتعبير عن تكاليف التسيير الحكومي charge de gouvernance، وقد تعدّدت المصطلحات المستعملة كمرادف للحكم الراشد أهمها،"الحكم الصالح"،"الحكم الجيد" "Good Gouvernance"، "الحكم الرشيد"، أمّا المصطلحات الأقل شيوعا واستعمالا هي،"الحكمانية"و "الحوكمة"، أمّا منظمة التنمية الاقتصادية فرأت أنّ مفهوم الحكم الراشد يذهب إلى أبعد من الإدارة الحكومية فهو يمتد إلى التعبير عن كيفية تطبيق الديمقراطية لمساعدة الدول في حل مشاكلها، كما أنّ المفهوم شهد تطورا كبيرا ليصبح حقل دراسي يشمل كل الأنشطة المتعلقة بالحكم والحكومة (ناجي، فيفري 2008، صفحة 106)

1.2. أهم تعاريف الحكم الراشد:تعدد مفهوم الحكم الراشد مع تطور الزمن ومع تعدد المصطلحات التي تعبر عن مفهومه وفيما يلي أهم هذه التعاريف:

- عرّفه البنك الدولي بأنّه:"هو مجموع التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام وهذا التعريف يشمل عملية اختبار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم، مع التركيز على قدرة الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السلمية بفعالية، كل هذا مع مراعاة احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التنازعات الاجتماعية والاقتصادية فيما بينها"(ناجي م.، 2006، صفحة 79)
- عرّفته الأمم المتحدة:"هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة وكوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع وتعمل على تطور المواطنين وتحسين نوعية حياتهم وذلك عبر إشراكهم في القرار والحصول على دعمهم ورضاهم"(مظلوم، 2004، صفحة 101)
- تعريف ماركو رانج أون Marco Range on:"الحكم الراشد هو أحد الأشكال الجديدة الفعالة في القطاعات الحكومية والتي تأخذ بعين الاعتبار مساهمة كل من الخواص والمنظمات العمومية وكذا التجمعات الخاصة بالمواطنين أو أشكال أخرى من الأعوان في تشكيل السياسة ورسمها"(PNUD، 2002)
- تعريف فرونسوا مارفن Mervien François:"هو ذلك النمط الذي يتعلق بشكل جديد من التسيير الفعال"(عوابدي، 1998، صفحة 309)
- كما عُرّف الحكم الراشد في السبعينيات أنّه:"عملية قيادية وتوجيهية لشؤون منظمة ما، والتي قد تكون دولة، مؤسسة عمومية أو خاصة، جمعية، وذلك من خلال التنسيق، التشاور،المشاركة والشفافية في اتخاذ القرارات".
- أمّا المقاربة المؤسساتية فعرّفته أنّه:"تحديد معايير حسن سير الإدارة في البلدان النامية والقيام بإصلاحات مؤسساتية ضامنة لنجاح مختلف البرامج الاقتصادية وتقديم مبادئ أساسية وإجراءات جديدة للضبط والحد من الاختلال واللاتوازن في النشاط العمومي".(كريم، 2004، صفحة 96)

2.2. معايير الحكم الراشد: تعدّدت مفاهيم الحكم الراشد بتعدد الجهات التي تناولته بالدراسة،حيث قدّم البنك الدولي مجموعة من المعايير تتشابه معظمها مع تلك التي قدمها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وفيما يلي نستعرض أهم هذه المعايير:

أ. **المشاركة:** وتعبّر عن حق الجنسين في التصويت وإبداء الرأي سواء بطريقة مباشرة أو عن طريق مجالس تمثيلية منتخبة ديمقراطيا، وتتطلب ضرورة توفر قوانين تنظم تشكل الجمعيات والأحزاب وتضمن حرية التعبير والانتخاب حتى تضمن المشاركة الفعّالة للمواطنين في صياغة السياسة العامة وما تشمله من قوانين ولوائح وأنظمة واستشارتهم في شؤون الحياة ممّا يُرسخ مبدأ الديمقراطية.(lakhlef, 2006, p. 15)

ب. **حكم القانون:** وذلك بالاعتماد على مرجعية قانونية وسيادتها على الجميع دون استثناء انطلاقا من مبدأ حقوق الإنسان وتنظيم العلاقة بين المواطنين وبين الدولة ومؤسساتها مع احترام فصل السلطات واستقلالية القضاء.

ت. **حسن الاستجابة:** ويتمثل ذلك في قدرة المؤسسات في خدمة المجتمع وتلبية حاجياتهم دون استثناء(الشطي، 2006، صفحة 113)

ث. **الشفافية:** ويقصد بها مناقشة الموضوعات وتداول المعلومات بصورة علنية وواضحة بشأن متطلبات العمل في المجال العام، واتخاذ كل القرارات الصالحة الداعمة للسياسات العامة وتعتبر الشفافية مدخلا أساسيا للمساءلة والحد من الفساد، كما تعتبر الشفافية تثبيتا لحق الأفراد في معرفة ما يحدث من خلال نشر المعلومات حول أداء موظفي الحكومة وأجهزتها والقرارات التي تصدرها الدولة ومبرراتها.

ج. **الفعالية والكفاءة:** وتتحقق من خلال توفير القدرة على تنفيذ المشاريع وتحقيق نتائج تتناسب واحتياجات المواطن على أساس إدارة عقلانية ورشادة في استعمال الموارد المتاحة.

ح. **الرؤية الإستراتيجية:** وتتطلب توفر نظرة واسعة عن متطلبات المواطنين واحتياجاتهم، والموارد اللازمة لتحقيقها لدى القيادات السياسية والإدارية.

خ. **التوافق:**ويتجسد في القدرة على حل الخلافات المتعلقة بمصالح المجتمع والتي تحتاج إلى قرارات حاسمة حيث يغلب رأي المجموعة في تحقيق الصالح العام للمواطنين وأفراد المجتمع.

د. **المساواة:** وذلك من خلال خضوع كل أفراد المجتمع للمساواة في الحقوق والواجبات، وعدم التمييز في إطار الحكم الراشد، وذلك بهدف تحقيق الارتقاء الاجتماعي وتحسين أوضاعهم.

ذ. **اللامركزية:** من خلال تفعيل مبدأ توزيع السلطات وتفويضها على مستوى التوزيعات الجغرافية للدولة، لتدير شؤونها وتحافظ على حقوق الأفراد فيها من جهة، وتكون تحت المراقبة الشعبية من جهة أخرى.(عبد القادر ح.، 2012، صفحة 50)

الجانب التطبيقي

1. **أدوات الدراسة:** من خلال توزيع 120 إستبانة على ست مديريات تتنوع بين القطاع الاقتصادي وتلك التابعة للوظيفة العمومية، تم استرجاع 102 إستبانة واعتماد 100 إستبانة صالحة للاستعمال والدراسة وقد تضمنت الإستبانة محورين اثنين محور التسيير العمومي الإلكتروني ومحور الحكم الراشد من أجل البحث في دور التسيير العمومي الإلكتروني في إرساء مبادئ الحكم الراشد .

2. عرض النتائج

1.2. حساب معامل ألفا كرونباخ :للتأكد من صدق الاستبانة تمّ الاعتماد على معامل ألفا كرونباخ حيث أظهرت النتائج أنّ معامل ألفا كرونباخ يساوي 47 % غير أنّه تمّ إعادة صياغة بعض الأسئلة وحذف أخرى وبالتالي تمّ التوصل إلى معامل ألفا كرونباخ مقبول بنسبة 54 %. والجدول(1) يوضح النتائج.

الجدول (1): نتائج حساب معامل ألفا كرونباخ

عدد فقرات الاستبيان	معامل ألفاكرونباخ
18	46,5

المصدر: بناء على مخرجات برنامج spss

2.2. دراسة الارتباط: تمّ دراسة معامل الارتباط سبيرمان الذي مثلت نسبة 22.70 %و هي نسبة تثبت وجود ارتباط ضعيف بين متغيري الدراسة، غير أنّه ارتباط ذو معنوية لأن درجة المعنوية لا تتعدى 5%. والجدول(2) يوضح نتائج دراسة معامل الإرتباط.

الجدول (2): نتائج حساب معامل الإرتباط

معامل الإرتباط			gestion_electronic	Gouvernance
Spearman's rho	gestion_electronic	Correlation Coefficient	1,000	,227*
		Sig. (2-tailed)	.	,023
		N	100	100
	gouvernance	Correlation Coefficient	,227*	1,000
		Sig. (2-tailed)	,023	.
		N	100	100

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

المصدر: بناء على مخرجات برنامج spss

3.2. الانحدار البسيط: دراسة الانحدار البسيط لمتغيري الدراسة أظهرت أنّ نسبة تأثير تغيّر التسيير العمومي الإلكتروني على إرساء مبادئ الحكم الراشد جاءت مؤكدة لنتائج الارتباط. حيث توصلت الدراسة إلى استخراج معادلة الانحدار البسيط التالية $y = 1.37 + 0.18\ x$ أي أنّ التغيّر في التسيير العمومي الإلكتروني بوحدة واحدة لا يؤثر في إرساء مبادئ الحكم الراشد إلا بـ 0.18 وذلك عند درجة معنوية تفوق 0.05 وهذا ما يؤكد الارتباط الضعيف بين متغيري الدراسة والجدول(3)،والجدول (4) يوضحان نتائج حساب الإنحدار البسيط ومعاملات معادلة الإنحدار البسيط على التوالي.

جدول (3):نتائج حساب الإنحدار البسيط

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	,108	1	,108	3,714	,057[a]
	Residual	2,854	98	,029		
	Total	2,962	99			

a. Predictors: (Constant), gouvernance

b. DependentVariable:gestion_electronic

المصدر: بناء على مخرجات برنامج spss

الجدول (4): حساب معاملات معادلة الإنحدار البسيط

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1,374	,157		8,750	,000
	Gouvernance	,185	,096	,191	1,927	,057

a. DependentVariable:gestion_electronic

المصدر: بناء على مخرجات برنامج spss

4.2. مناقشة فرضية الدراسة: من خلال النتائج المتحصل عليها من عينة الدراسة والتي تبيّن وجود ارتباط ضعيف بين التسيير العمومي الإلكتروني ومبادئ الحكم الراشد، بالإضافة إلى معادلة الانحدار البسيط التي أكّدت أنّ نسبة تأثير التسيير العمومي الإلكتروني على الحكم الراشد هي نسبة تقل بكثير عما كان متوقع وهذا بعكس ما تنص عليه الفرضية الاقتصادية التي تنص على الإرتباط القوي والطردي بينهما، وبالتالي فإنّ فرضية الدراسة المنطلق منها بأنّ للتسيير العمومي الإلكتروني دور كبير في إرساء وتفعيل مبادئ الحكم الراشد تعتبر فرضية مرفوضة حسب عينة الدراسة.

الخاتمة

قطعت الجزائر خطوات عملاقة باتجاه تجسيد مشروعها الطموح الذي تسعى من خلاله إلى جزائر إليكترونية مع مطلع سنة 2030 والذي بدأت بوادره تلوح في بعض القطاعات على رأسها وزارة العدل والداخلية والجماعات المحلية حيث جندت له موارد معتبرة هادفة بذلك إلى تقريب الإدارة من المواطن وإضفاء المزيد من الشفافية والفعالية في المعاملات هذا من جهة، من جهة أخرى لا يختلف اثنين على الدور الفعّال الذي يلعبه الحكم الراشد في تعزيز علاقة الحكومات بمواطنيها وكذا علاقاتها الدولية، من هذا الباب سعت الدراسة إلى البحث في مدى مساهمة التسيير

العمومي الإلكتروني في إرساء وتجسيد مبادئ الحكم الراشد منطلقة من فرضية مفادها أنّ للتسيير العمومي الإلكتروني الدور الكبير في إرساء مبادئ الحكم الراشد غير أنّ نتائج الدراسة فنّدت هذه الفرضية نتيجة الارتباط الطردي الضعيف الذي يربط بين متغيري الدراسة وهذا ما تأكد أيضا من خلال دراسة واستخراج معادلة الانحدار الخطي البسيط التي بيّنت أنّ تأثير التسيير العمومي الإلكتروني ضعيف على إرساء مبادئ الحكم الراشد حسب عينة الدراسة.

وعليه فإنّ ما تهدف له الدولة من تفعيل الشفافية والمساءلة والمساواة والقضاء على المحسوبية والرشاوى واللامساواة وتعزيز دولة القانون وذلك بتطبيق مقاربة التسيير العمومي الإلكتروني الذي تطمح الجزائر إلى تحقيقه من خلال مشروع " الجزائر الإلكترونية "مع آفاق 2030 قد لا يحقق هذا المسعى حسب عينة الدراسة وبالتالي يجب التركيز أكثر في دراسة العوامل التي تحدّ من تأثير التسيير العمومي الإلكتروني على إرساء مبادئ الحكم الراشد في بلادنا خصوصا وأنّه كان لهذه المقاربة الدور الكبير في القضاء على كل مظاهر المحسوبية والرشاوى ...و غيرها في العديد من الدول التي وصلت إلى معدلات مرتفعة في تجسيد مبادئ الحكم الراشد كمطلب ضروري ليس فقط لتحقيق رضى المواطن واستقراره بل وما له من تأثير على الجانب الاقتصادي والعلاقات الدولية.

قائمة المراجع المستعملة

المراجع باللغة القرنسية

- BOURICHE, R, (18-19 AVRIL 2009), *LE ROLE DE TIC DANS LA BONNE GOUVERNANCE. L'INFORMATION ET SOCIETE DE LA CONNAISSANCE* (p. 3). UNIVERSITE MANTOURI CONSTANTINE ALGERIE: LA FACULTE DES SCIENCES SOCIALES HUMAINES .
- lakhlef, b. (2006). *LA BONNE GOUVERNANCE* . ALGER: dar alkhaldouniya.
- PNUD .(2002) .UNDP: www.undp.org. تاريخ الاسترداد 12 11, 2017، من UNDP.

المراجع باللغة العربية

- الشطي. اسماعيل وآخرون، (2006)، *الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية*، بيروت، مركز الدراسات والوحدة العربية.
- السواط. ط .ا، (2007) ، *الإدارة العامة المفاهيم- الوظائف- الأنشطة*، الطبعة 02.السعودية، دار حافظ للنشر.
- المعاني. أيمن عودة، (2012)، *الإدارة العامة الحديثة*، الطبعة 02، الأردن، دار وائل.
- النمر. بن محمد سعود وآخرون، (2011)، *الإدارة العامة الأسس والوظائف والاتجاهات الحديثة*،الطبعة07،السعودية، مكتبة الشقري.
- مظلزم. جمال وآخرون، (2004)، *الفساد والتداعيات وطرق المعالجة*، مركز الحكم للدراسات الإستراتيجية العدد 32.
- حريز زيد منير، عبوي. سامي محمد، (2006)، *مدخل إلى الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق*،الطبعة01، الأردن، دار الشروق للنشر.
- حسن كريم (2004)، *مفهوم الحكم الصالح الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية*،الطبعة02،القاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية .
- عبد القادر. حسين، (2012)،*الحكم الراشد في الجزائر إشكالية التنمية المحلية* ،مذكرة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، جامعة أبي بكر بلقايد.
- عبد القادر . سليمان، (2007)، *الأسس العقلية للسياسة*، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

- عشور. عبد الكريم، (2009-2010)، *دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات الأمريكية المتحدة والجزائر*، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص الديمقراطية والرشادة، جامعة قسنطينة.
- ناجي. عبد النور، (فيفري 2008)،*دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر*،مجلة المفكر،العدد 5،
- بن عشي. عبيد عبد الباسط بشير، (2016)، *التسيير العمومي الإلكتروني مدخل حديث لمعالجة أزمة التسيير العمومي*، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، العدد 37
- وحوش. عمار، (2006)، *نظريات الادارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين*، بيروت، دار الغرب الاسلامي.
- عوابدي. عمار، (1998)، *الحكم الرشيد وإستراتيجية التغيير*، الأردن، دار الثقافة للنشر.
- بن عيسى. ليلى، (2005-2006)، *أهمية التسيير العمومي الجديد في قطاع التعليم العالي دراسة حالة جامعة بسكرة* مذكرة ماجستير في التسيير العمومي، بسكرة، جامعة بسكرة.
- القريوتي. محمد قاسم، (2012)، *مقدمة في الإدارة العامة*، الأردن، دار وائل.
- ناجي. محمد، (2006)، *التحدي الديمقراطي*، عمان الأردن، دار وائل.

الملحق (1): إستبيان دراسة دور التسيير العمومي الإليكتروني في إرساء مبادئ الحكم الراشد

أرجو من جميع السادة المواطنين المشاركة من خلال الإجابة على فقرات الاستبيان

المحور الأول : الحكم الراشد

الفقرات	نعم (صحيح)	لا (خطأ)	ربما (لا أدري)
الخدمة الإلكترونية تقضي على المحسوبية			
الخدمة الإلكترونية تقضي على الرشاوى			
الخدمة الإلكترونية تمكن المواطن من المشاركة في الحصول على الخدمة			
الخدمة الإلكترونية توفر استجابة أحسن لمتطلبات المواطنين			
الخدمة الإلكترونية تسمح بتداول المعلومات بين الموظفين			
الخدمة الإلكترونية تسمح بتداول المعلومة بين المواطن والإدارة			
الخدمة الإلكترونية تجعل كل موظف مسؤول عن جودة الخدمات التي يقدمها			
الخدمة الإلكترونية تزيد من الشفافية في تقديم الخدمة			
الخدمة الإلكترونية تسمح بالمساواة في تقديم الخدمة			
الخدمة الإلكترونية تمكن من ترشيد النفقات وهدر الموارد			
الخدمة الإلكترونية تتطلب رؤية إستراتيجية لدى القيادات الإدارية			
في ظل التسيير الإلكتروني يستطيع الموظف القائم على الخدمة حل المشكلات التي تواجهه عند تقديم الخدمة دون الرجوع إلى المسؤولين الأعلى منه			
الخدمة الإلكترونية تساوي بين المواطنين في الحقوق والواجبات			
الخدمة الإلكترونية تمكن من تقاسم السلطة بين المرؤوس والرئيس			
الخدمة الإلكترونية تمكن المواطن من مراقبة أداء الإدارة			

المحور الثاني:التسيير العمومي الإلكتروني

التسيير العمومي الإلكتروني يزيد من فعالية الأداء			
الخدمة الإلكترونية أسرع من الخدمة التقليدية			
التسيير العمومي الإلكتروني يقدم خدمات أفضل للمواطنين			
التسيير العمومي الإلكتروني يخلق بيئة عمل تتميز بالكفاءات			
التسيير العمومي الإلكتروني يسمح بتحديد نقاط القوة والضعف في التسيير والأداء			
التسيير العمومي الإلكتروني يخفف من العبء على المواطنين (جهد- مال -وقت)			
التسيير العمومي الإلكتروني يضمن استمرارية الخدمة 7/7 و24/24			
التسيير العمومي الإلكتروني يركز على جودة الخدمات المقدمة للمواطن			
استعمال تطبيقات التسيير العمومي الإلكتروني يمكن لكل المواطنين استعمالها على مختلف مستوياتهم العلمية والاجتماعية			
تطبيقات التسيير العمومي الإلكتروني تمكن كل المواطنين من التواصل مع الإدارات الحكومية.			
استعمال تطبيقات التسيير العمومي الإلكتروني غير مكلفة ومتاحة للجميع			